

دور المرأة في الخدمات الاجتماعية دراسة تطبيقية من مدينة الكوت**أ.د لطيف هاشم كزار / كلية التربية / جامعة واسط****الباحث : ستار ترف رزاق / كلية التربية / جامعة واسط****مقدمة:**

تواجه المرأة في العراق والعالم العربي العديد من التحديات مثلها مثل بقية النساء في المناطق الأخرى من العالم بما في ذلك عدم المساواة في الجنسية وغياب الموارد الأساسية مثل الوقت والمال. ومما يفاقم من هذا الوضع، الطبيعة المحافظة لهذه المجتمعات لتتسبب المسألة بشكل أكبر على المرأة في عملية اتخاذ القرار للمشاركة بشكل منفرد في العمل والحصول على الدعم المعنوي ومشاركتها بالعمل ومن أهمها الخدمات الاجتماعية من أهم أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة لسكان المجتمع وخاصة الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة ومنها الخدمات الاجتماعية . مثل خدمات كبار السن واليتام وذوي الاحتياجات الخاصة. وكذلك الخدمات التعليمية والبلدية والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأخرى المتعلقة بحياة الفرد.

والتاريخ العالمي مفعم بإنجازات الرجال وإسهاماتهم في عمليات التنمية، ومنذ وقت طويل، لم يتم وضع أي اعتبار لموقف النساء في البناء المجتمعي بنفس المستوى بل تم اعتبارها على أنها في المرتبة الثانية. بان المرأة في جميع أنحاء العالم - ولاسيما في العالم العربي- يتم تصنيفها ضمن المجموعات الضعيفة والمهمشة ، وفي ذات الوقت وبشكل منظم ، يسعى المجتمع على تثبيت عملية التكيف الاجتماعي للمرأة لتقبل بوضعها المهمش . وبالرغم من وجود مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥ وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ ، لازالت غالبية الدول في العالم العربي بحاجة للاهتمام بموضوع تمكين المرأة في عملية التنمية بشكل كامل. وفي الحقيقة، تؤكد الأدلة بان العاملين في مجال التخطيط التنموي في الدول العربية يعملون بفرضية أن البرامج التي تفيد جزء من المجتمع (الرجال) ستفيد بشكل تلقائي وتنساب إلى الجزء الآخر (النساء). ففي العديد من المجتمعات العربية ، هناك جهود واعية من خلال سن قوانين و ممارسة العادات والتقاليد التي تركز تهميش المرأة. ونتيجة لذلك، برزت العديد من المبادرات المستجيبة للقضايا المتعلقة بحقوق المرأة و في المنتديات العلمية ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في بيجين. كل هذه الجهود موجهة نحو تمكين المرأة بهدف خلق فرص لها لتتمكن من تحقيق كامل قدراتها. كما أن التمكين الاقتصادي للمرأة قد برز بنفس القدر كجانب مهم ومستدام لتسريع عملية التنمية في الدول النامية. ومنذ مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ ، فان العبء المتزايد والثابت للفقر في أوساط النساء شكل جانبا حيويا لخطة عمل بيجين كما انه ظاهرة تم التعامل معها في الأهداف لتنمية المرأة في العمل . وان مشاركة المرأة في العمل ترتبط بالبناء الاجتماعي الذي قد يكون محفزاً لها أو عائقاً أمامها، وعلى طبيعة الحرية التي يمنحها المجتمع للمرأة كاندماجها في الجمعيات، والمنظمات المهنية، والنقابية، والأحزاب السياسية، والهيئات التمثيلية. إذ تعد المشاركة السياسية للمرأة في العملية السياسية وإدارة شؤون المجتمع المدني من المؤشرات الدالة على تطور المجتمع وديمقراطية نظام الحكم في الدولة^(١).

ان من اخطر التحديات التي تواجه العلاقة بين الجنسين في المجتمع العراقي بشكل خاص و في المجتمع العربي عموماً تتمثل في شيوع النموذج التقليدي للنوع الاجتماعي الذي يتسم ب :-

١- مركزية العائلة ، عوضاً عن مركزية الفرد ، حيث تلعب النساء والرجال ادواراً متكاملة ولكنها ليست بالضرورة متكافئة .

٢- مركزية دور الرجل كعائل وحيد للأسرة وأن كانت زوجته عاملة.

٣- حاكمية القيود على الاختلاط بين الجنسين وذلك باعتبار كرامة وشرف الأسرة مرتبطان بسمعة الرجل .

٤- سيادة ميزان قوي غير متكافئ بين الرجل والمرأة في المجال الخاص مما يؤثر سلباً على ولوج المرأة في المجال العام (٢).

ان هذه العوامل منفردة أو مجتمعة تسهم بشكل كبير في الحد من المشاركة للمرأة لانها تمثل ودور المرأة في الشأن العام الاجتماعي الذي ارتضى الرجل ان يكون قيماً عليه بلا منازع مع وجود فرق في الدرجة وليس في النوع بين الدول العربية تبعاً لمستوى التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بها . وعلى الرغم من التقدم الكبير في مجال مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية والمتمثل في:

- ١- زيادة تمثيل المرأة العراقية في البرلمان .
- ٢- اشراك المرأة في العمل الاجتماعي والسياسي كجزء أساس من عملية الاصلاح الوضع العائلي
- ٣- انشاء وزارة المرأة ومنظمة المجتمع المدني ودور المرأة فيها .
- ٤- تنامي الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية.

ولعل هذا الوضع يختلف كثيراً بالنسبة للمرأة العراقية اذ إن من أهم المكاسب التي تحققت للمرأة العراقية في ظل النظام السياسي والاجتماعي الذي انبثق في أعقاب التغيير الذي حدث بعد ٢٠٠٣/٤/٩ هو زيادة نسبة التمثيل النيابي للمرأة إلى ٢٥% في البرلمان العراقي، وهي أعلى نسبة تمثيل للمرأة في دول المنطقة وفي الكثير من دول العالم (٣). أن مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية ووصولها الى مؤسسات صنع القرار السياسي لاسيما مجلس البرلمان ، يقدم صورة ايجابية عن الديمقراطية الناشئة في المجتمع المعاصر ، ويسهم في تغيير نظرة شريحة الرجال لدور، ومكانة المرأة في الحياة، فضلاً عن تحفيز النساء أنفسهن للاهتمام بالأنشطة العامة في المجتمع وتهيئة أنفسهن لممارستها .

١- مشكلة البحث

هل ان مشاركة المرأة في الخدمات الاجتماعية مع الرجل تعكس حالة من عدم الرضا في المجتمعات الشرقية ومنها العراقية . ام هي مشاركة الرجل في ادارة شؤون الحياه اليومية . او نتيجة لمتطلبات الحياة والوضع الاقتصادي الراهن في ظل التغيرات الاجتماعية اتجاه تعدد متطلبات العائلة وتنوعها في ضوء ارتفاع اسعار الطلب على السلع بأنواعها . او جزء من مشاركة الرجل في ادارة شؤون العائلة . ام جزء من تحقيق دور المرأة في بناء وتنمية المجتمع .

٢- فرضية البحث للبحث عدة فرضيات

١- لدور المرأة والمشاركة في ادارة وتقديم الخدمات الاجتماعية جزء من شخصية المرأة في الحياة

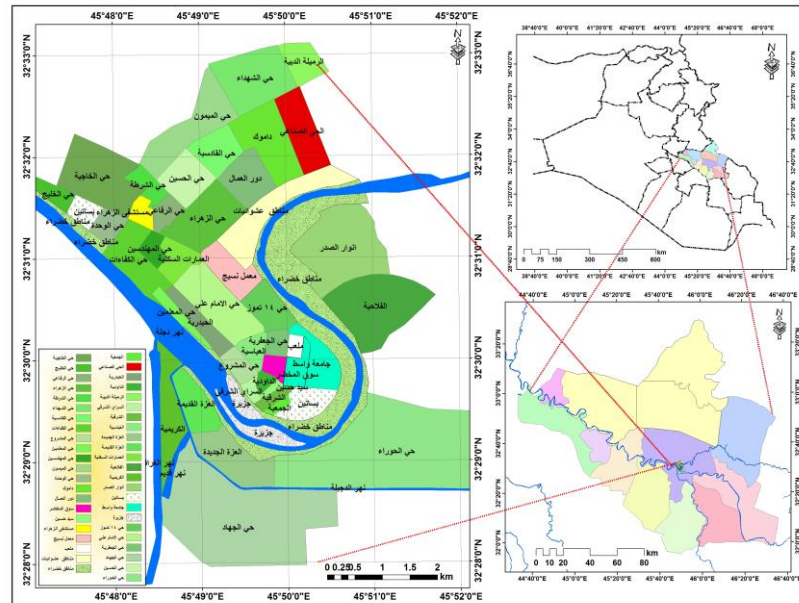
٢- تعدد متطلبات العائلة من مستلزمات الاطفال والدراسة وتوفير الغذاء زاد من صعوبة توفرها مما تحتم على المرأة الخروج الى ساحة العمل

٣- تعد مشاركة المرأة في العمل نتيجة لأثبات دورها في الحياة اليومية وابرار شخصيتها في مشاركة الرجال في ادارة المجتمع ومشاريع التنمية .

٣- حدود البحث

الحدود المكانية للبحث انحصرت بحدود البلدية والادارية لمدينة الكوت وهي المركز الاداري لمحافظة واسط وقضاء الكوت ، وتقع المدينة فلكياً بين دائرتي عرض (٢٨ - ٣٢ ° - ٣٣ - ٣٢ °) شمالاً وبين خطي طول (٤٠ - ٤٥ ° - ٤٥ - ٤٥ °) شرقاً، وبهذا يقع جغرافياً بالجزء الجنوبي من المنطقة الوسطى من العراق، وهي تضم ٣٩ حياً سكنياً ينظر الخريطة (١) .

خريطة (١) موقع منطقة البحث من العراق والمحافظ



المصدر: الباحثين بالاعتماد على خريطة العراق الادارية وخريطة التصميم الاساسي لمدينة الكوت لعام ٢٠١٣

٤- أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث بدور المرأة في المجتمع من خلال مشاركتها ودورها في المساهمة في تطوير المجتمع وكذلك قلة الدراسات في هذا الجانب في تسليط الضوء على دور المرأة في الخدمات الاجتماعية ومشاركتها الرجل في ادارة العمل بشكل متوازن. ومواجه كل التحديات والاعراف في مجتمعا العراقي الذي مازال نسبة كبيرة تحافظ على التقاليد في حجب دور المرأة والخروج الى ميدان العمل . على الرغم من التغيرات الاجتماعية والمنظمات الدولية وحتى الدين الاسلامي اعطى دور للمرأة في المساهمة في قطاع العمل بما يراعي التقاليد والعادات الاجتماعية والدينية داخل مجتمعاتنا المحافظة . ومنها مجتمع منطقة الدراسة مركز قضاء الكوت فقط من محافظة واسط. لذلك تكمن اهمية البحث بعدة امور اضافة الى مذكر نذكر منها

- ١- أهمية التأصيل النظري للوضع الأسري للمرأة في مجتمع البحث لأنه يمثل الإطار المرجعي لسلوكها المجتمعي .
- ٢- الأهمية النظرية لمفهوم المشاركة الاجتماعية للنساء في المجتمع المحافظ بشكل جوهر الوعي الاجتماعي بالقضايا المصيرية للمرأة.
- ٣- أن طبيعة العلاقة بين الوضع الأسري للمرأة في منطقة البحث والمشاركة في الخدمات الاجتماعية ترتبط بالمناخ السائد بين المتغيرين وهذا ما تستهدف الدراسة الحالية استكشافه .
- ٤- إذا كانت الأسرة من أهم مكونات المجتمع فإن دراسة أوضاعها الأسرية والعمل للمرأة تكسب الدراسة أهمية خاصة .
- ٥- المشاركة في الخدمات الاجتماعية للمرأة أو العزوف عنها تداعيات مصيرية تواجه الأسرة العراقية وإن مجرد الخوض فيها يفتح المجال على مصراعيه لمواجهة الواقع بكل إشكالياته .

٥- أدوات البحث

اعتمدت الدراسة على (٢٨) عينة نموذج استبيان تم الحصول على (٢٣) املت خمس عينات لعدم الحصول على الاجابة . اجابة من العينات تم توزيعا على مجتمع مدينة الكوت المركز وبشكل عشوائي كانت الاجابات متباينة حسب رغبة الفرد المشمول بالعينة اضافة الى المصادر من الكتب والرسائل والتقارير الاحصائية السنوية للعراق وللمحافظة واسط ينظر ملحق (١) نموذج لعينة الاستبيان .

ان وضع المرأة العراقية قد تغير جذرياً في الأسرة والمجتمع ، الا ان هذا التغير يحتاج الى المزيد من البحث والدراسة للوقوف على تأثيره الحقيقي في حياة المرأة والأسرة ونسق القيم الثقافي السائد في المجتمع من خلال اثاره الكثير من الإشكاليات كتحديد الصورة بين التغير المادي والثقافي ، أو بين الوجود المادي والوعي الاجتماعي للمرأة ، ولعل المشاركة الفعالة للمرأة العراقية في العملية التنموية تعكس دينامية العلاقة بين اليات التغير وصيرورة الوعي للحصول على الحقوق الاجتماعية وصولاً الى تحقيق مبدأ المواطنة غير المنقوصة في المجتمع المعاصر ، من هنا برزت مشكلة البحث الحالي والمتمثلة في الاجابة على السؤال الاتي: ما تأثير الوضع الأسري للمرأة العراقية في المشاركة في العملية الخدمات الاجتماعية في مجتمع منطقة الدراسة ذي روابط محافظة وتقاليد عشائرية ومجتمعية محافظة في ظل الظروف الراهنة ؟

٦- هدف البحث :

يهدف البحث معرفة دور المرأة في المساهمة في الخدمات الاجتماعية مناصرة مع الرجال وبين الوضع الأسري والعمل ودورها في المجتمع ونظرة المجتمع .

اهم الخدمات الاجتماعية المشاركة بها المرأة

اولاً: دور المرأة في النشاطات الاجتماعية:

لم تتوقف مشاركة المرأة في النشاطات الاجتماعية المختلفة، وان الاعتراف بالمساواة بين المرأة والرجل لم يكن له ان يتحقق واقعا ملموسا، لولا النضال الذي خاضته المرأة من أجل التحرر من الظلم الاجتماعي والاقتصادي القاسي الذي كان مسيطرا في الحقب الزمنية الغابرة حيث كانت أفكار البرجوازية

تهيمن على الحركة النسائية، لكن اليوم تغير الواقع وأصبحت دساتير النظم السياسية العربية تدعو الى مبادئ المساواة والاعتراف في بعض البلدان بالأمومة كوظيفة اجتماعية فتأخذ هذه النظم على عاتقها إقامة مؤسسات اجتماعية لرعاية الأمومة والطفولة، وتمنح المرأة حقوق سياسية، بحيث صارت قضية المرأة وحقوقها في البلدان العربية إحدى قضايا الحركة الاجتماعية المطروحة التي يتوقف على حلها الصائب نجاح الحركة الديمقراطية عموماً وأصبح الجدل حول قضية المرأة أحد بنود الصراع الفكري السياسي القائم ومسألة سياسية اجتماعية هامة ولا شك ان مشاركة المرأة في النشاطات الاجتماعية تمثل حجر الزاوية في قضية تحرير المرأة العراقية، وان ترقية المجتمع مرهون بتحرير المرأة اجتماعياً واقتصادياً، وتلك عملية معقدة وشائكة، حيث ان دخول المرأة ميدان الحياة الاقتصادية يساهم في دعم القطاع العام ويحسن الشروط الحياتية لكل أسرة على حدة، والأمر الأهم في ذلك هو ان عمل المرأة يساهم في تجاوز الحاجز النفسي المتعلق بوضعها الاجتماعي. فالعمل هو لخير المجتمع فهو يرفع من مستوى الوعي الذاتي للمرأة، ولهذا ينبغي إعطاء المرأة الفرصة الكافية للإسهام في كافة مجالات المجتمع، وخاصة ان المرأة في معظم البلدان العربية أخذت حقها في التعليم والعمل، إلا ان هناك ظروفًا لا زالت تعيق استكمالها لأخذ حقوقها في العمل الاجتماعي الأمر الذي يقتضي ضرورة التعرف أكثر على المشكلات التي تعترض او تعيق مساهمة المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية، وتحدد خصائص المرأة في هذه المجالات من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي تعيق عملية التنمية المجتمعية الشاملة

ثانياً: مشاركة المرأة في القوى العاملة :

تعتمد خصائص المرأة في المجال الاقتصادي بالأساس على المساهمة في القوى العاملة والتعليم العلمي والتدريب، وملاءمة هذا الإسهام مع متطلبات العمل، فعلى مستوى التعليم فهو مهم للمرأة كما هو مهم للرجل تماماً، كما هو ضرورة ملحة لعملية التنمية. فالمرأة هي مسؤولة عن تربية الأجيال، وهي منتجة، ومستهلكة كالرجل، وان مردود التعليم والعمل ليس محصوراً فيها فقط، بل في المجتمع ككل حيث ان المرأة المتعلمة والعاملة تحقق لأسرتها مستوى معيشة أفضل، كما ان المرأة المتعلمة أيضاً تساهم في تنمية المجتمع وذلك بفضل التعليم والعمل حيث لهما اثر إيجابي على المجتمع.

ثالثاً: مساهمة المرأة في عملية التنمية

مما لا شك فيه، ان مشاركة المرأة في القوى العاملة، تساهم في تنمية المجتمع والأسرة باعتبارها جزء من المجتمع، لكن بالرغم من ذلك، فان هناك نسبة كبيرة من النساء في العراق ومنطقة الدراسة لازالت متعطلة عن العمل لعدة أسباب يأتي على رأسها التقاليد الاجتماعية وعدم موافقة الأهل للنساء على العمل خارج المنزل. كما ان بعض العلاقات الأسرية بين المرأة والرجل تلعب دوراً في تعطيل عمل المرأة من قبل الرجل، علماً بان عمل المرأة لا يؤثر على الرجل كما ان ظروف العمل المتاحة (حالياً) للمرأة وانخفاض الأجور يشكلان عائقاً أمام المرأة العاملة. ولا يخفى، ان التطور الاجتماعي قد فرض على المرأة العمل خارج المنزل للمشاركة في دعم ميزانية الأسرة والمساهمة في بناء المجتمع، وهذا يتطلب منها ان تحتفظ بصحتها وحيويتها لا سعاد أسرتها، كما ان المرأة تستطيع المساهمة في التطور الاقتصادي في أشكال شتى منها، التزام المرأة حدود الاقتصاد في منزلها والتعهد بتنشيط منتجات المجمعات الاقتصادية. كما ان ارتفاع مستوى التعليم

يؤدي الى زيادة الوعي بين أفراد المجتمع، وبالتالي زيادة المعرفة والثقافة، وتحرير الأسرة من القيود إضافة الى ان التعليم يعالج مشكلة زيادة السكان(تحديد النسل) حيث ان المتعلمين يميلون عادة الى تحديد ذريتهم ليستطيعوا العناية بهم في الأسرة والمدرسة، ويتعين على المرأة العاملة أن تقوم بالأعمال التي تتوافق مع طبيعتها الجسدية فالهدف من عملها ليس فقط المنفعة الذاتية، وإنما زيادة إنتاجية الأسرة والمجتمع ولا يشترط ان يكون عمل المرأة خارج المنزل او الأسرة، حيث ان عمل المرأة في المنزل يعتبر بحد ذاته عملاً منتجاً، إذ ان غاية العمل في الأسرة، كغاية العمل خارج المنزل، والهدف منهما هو زيادة الإنتاجية بكافة أشكالها. فالمرأة التي تختص بتربية أطفالها والعناية بهم فهي في حقيقة الأمر تقوم بعمل منتج يساهم في عملية التنمية المجتمعية الشاملة، ونظراً للطبيعة التي فطرت عليها المرأة والتي تتسم بالنزوع للرحمة والإنسانية والخير والعطف على المرضى والمحتاجين، فانه ينبغي ان تستغل جهودها في ميدان الخدمة الاجتماعية، والمؤسسات الخيرية ورعاية الأمومة ورياض الأطفال وغيرها من العمال المجتمعية^(٤)

رابعاً: مسؤولية المرأة في تنمية المجتمع

ترتبط عملية التقدم الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بالمرأة العاملة، حيث انه كلما تطور المجتمع زادت فرص المرأة في المشاركة في عملية بناء المجتمع، وذلك من حيث التمتع بحقوقها الطبيعية، وان تخلف المجتمع ينعكس على وضع المرأة(سلباً) وذلك باعتبارها تشكل نصف المجتمع، ونصف القوى البشرية، وبالتالي فانه اذا حُجبت (المرأة) عن المشاركة في التنمية الاجتماعية الشاملة، فإنها تصبح مستهلكة لما ينتجه الرجل، والمعلوم ان هدف عملية التنمية هو إحداث تغييرات في المجتمع تطول المرأة والرجل معا ودحض ما يشاع من ان المرأة لا تستطيع تأدية العمل كما يفعل الرجل والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية، والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها، هي ان المرأة قد شاركت الرجل في الماضي والحاضر في كل مجالات الحياة، ومن ضمنها المشاركة في صنع الرأي السياسي، ولها إسهامات مشهود بها في تطور المجتمعات الإنسانية، وانها تساوت مع الرجل في الكسب المادي حيث لا يفرق بينهما في الربح ولا في نتاج الأرض من الفلاحة، وليس صحيحاً القول بان المرأة عالة على المجتمع فالمرأة لديها الحرية في كسب الرزق كالرجل، والعمل يمثل الوسيلة الأساسية لتنمية الفرد في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي يتعين على المجتمع ان يستغل طاقات أفراد في كافة المجالات لرفع مستوى المعيشة وترقية المجتمع ذاته^(٥)

العوائق التي تحد من مساهمة المرأة في التنمية

يقصد بالتنمية المجتمعية ، استغلال الموارد البشرية والمادية لتوفير الصحة والغذاء والثقافة والتعليم والعمل والحرية والعدالة لجميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن الجنس وهناك العديد من العوائق والعراقيل التي تعترض طريق مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية وهي نفس العوائق والعراقيل التي تعترض مسيرة المجتمع من الرجال والنساء لتحقيق التنمية وبما ان المرأة تشكل نصف المجتمع ونصف الموارد البشرية ، في أي مجتمع في العالم ، فان التنمية لن تتحقق بدون مشاركة المرأة فيها، وان غياب النظرة العلمية لوضع المرأة ، تعرقل حركة المرأة وتحد من مشاركتها بكل طاقاتها في أعمال التنمية الاجتماعية ، حيث لا تزال هناك أفكار سائدة تفرض على المرأة في المنطقة قيوداً في الفكر والحركة مما يعطل عملها المنتج ، ويشل من قدرتها على العطاء، والمرأة نفسها تتحمل نتائج فشل التنمية ، لكونها تخضع لسيطرة وتسلب الرجل (أحياناً)

ولذلك فالمرأة تعاني أكثر وان نصيبها من الجهل والمرض والإرهاق أكثر من الرجل ولا شك ان التنمية الحقيقية تعني توفير الراحة للمرأة ، وفرص التعليم والتدريب وتزويدها بالمهارات الجديدة، وتوفير الصحة النفسية لها والمحافظة على حقوقها باعتبار ان نجاح التنمية الاجتماعية يتطلب بالأساس تحرير المرأة ثقافيا واقتصاديا وتحريرها من تسلط الرجل وفتح جميع الأبواب والمجالات أمامها لكي تشارك بجهدها وعقلها في تنمية المجتمع كما ان هناك عوائقا ومعوقات تعترض سبيل المرأة، فهي لا تملك حق إصدار القرار سواء في المجتمع او داخل أسرتها. لأن القرار دائما يبقى للرجل وكذلك الحال بالنسبة للقهر الاقتصادي الممارس على المرأة حيث ان غالبية النساء العاملات هن منتجات خارج المنزل وداخله فالنساء اللواتي يعملن في الزراعة (مثلا) يزداد قهرهن لأنهن منتجات، وهن محرومات من التأمينات الاجتماعية ، وغير محسوبات ضمن قوة العمل النسائية، وكذلك الحال بالنسبة للنساء العاملات في المنازل او المكاتب والريف ممن لا تشملهن التأمينات الاجتماعية او قانون النقابات العمالية ، وهؤلاء النساء يعيشن تحت سيطرة الرجل وحقوقهن تبقى مهدورة، بحيث لا يملكن حق التصرف في أنفسهن وبالتالي تهمل احتياجاتهن في المجتمع والأسرة كما لا يمكن ان إغفال في ذلك العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة والسائدة في معظم مجتمعاتنا والتي تحول (أحيانا) دون خروج المرأة للعمل، او السماح لها بالعمل فقط في وظائف محددة كالتدريس، والوظائف البعيدة عن التعامل مع الرجال، الى جانب ذلك ثمة عوائق أخرى كالعوائق الاجتماعية والثقافية والتربوية، حيث ان التقاليد والأعراف لا زالت في بعض المجتمعات تشكل عائقا على حركة المرأة وتفكيرها ومشاركتها بأعمال التنمية الاجتماعية خارج المنزل، كما ان التربية في بعض الأسر لا زالت تفرق بين الجنسين (الذكور- الإناث) واعتبار المرأة اقل شأنًا من الرجل ، وهذه النظرة المنغلقة فكريا(للأسف) تؤدي الى الكثير من المشاكل النفسية والاجتماعية لدى الجنس الآخر وتشكل عائقا حقيقيا أمام مساهمة المرأة في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة . لقد حظي موضوع مشاركة المرأة في الخدمات المجتمعية باهتمام الكثير من الدارسين والباحثين الاجتماعيين خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، وذلك باعتباره من الموضوعات الشائكة والبالغة التعقيد نظرا لكثرة جهات النظر والآراء المتعددة بشأنه، ولهذا يظل هذا المجال بحاجة للدراسة والتعمق أوسع وأشمل. كما ان الباحثين الجغرافيون لم يتوصلوا بعد الى بناء مفهوم محدد لمصطلح التنمية الشاملة، حيث ان هذا المفهوم يعتبر حديثا في ظهوره، ويرتبط استعماله بعقد الخمسينات من القرن العشرين، وكان يقصد به التنمية الريفية ولكن في السنوات الأخيرة أصبحت كلمة تنمية تعني تنمية المجتمع ككل في بلد معين. والتنمية الاجتماعية تعني بناء الإنسان في مجتمع معين من خلال تحريره من الخوف والحاجة ليكون قادرا على استخدام طاقاته وإمكاناته المادية والروحية ، ويمارس حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أية قيود والتنمية تتجه بالأساس نحو التغيير وتحرير الفرد ليتحقق له والمجتمع احتياجاته وتوقعاته. والإنسان في مفهوم التنمية هو الوسيلة والهدف معا، وذلك باعتبار ان خطط التنمية يحققها الإنسان ونتائجها تعود عليه ومهما يكن الأمر، فان عملية التنمية المجتمعية الشاملة ، تتطلب استغلال الطاقات البشرية وتسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة نامية ، هي تنمية مواردها البشرية. ولا شك ان المرأة في المجتمع تشكل نصف الموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى دور المرأة في تكوين شخصية أطفال المجتمع، أو بمعنى آخر في

تنمية الموارد البشرية الصغيرة، ويقصد بالمشاركة التنموية تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي تؤدي الى إحداث التغيير الاجتماعي، وتسهم في تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعي

وتؤكد الدراسات الاجتماعية والسكانية الحديثة على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمع مساهمة نسائه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي . بل ان هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع لذلك فإن تخلف مجتمعنا يعزى، بلا شك، الى اقتصاره في مجهوداته التنموية على قوى الرجل مهما لدور المرأة ومستعبداً لأهمية هذا الدور فظلت المرأة في تخلفها ولم تتمكن المجتمعات من تجاوز أزماتها الاقتصادية والاجتماعية لحقب طويلة من الزمان . إن عملية التنمية عملية متكاملة تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته ، ولذلك ينبغي ان تستوعب في خططها كل فئات المجتمع فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية المتخلفة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وإحلال محلها صورة المرأة المثقفة الذكية الواعية الإيجابية المشاركة في الحركات التنموية المختلفة ، كما ان بالمزيد من الوعي المجتمعي يتضح الإطار الاجتماعي للعمل والإنتاجية والدور الاجتماعي للفرد فيسهل بذلك تحقيق أهداف السياسات التنموية دون ما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع. هكذا فعندما تكون المرأة - التي تمثل نصف المجتمع المؤثر - واعية بأدوارها ومتسلحة بالقدر الملائم من المعرفة والثقافة والخبرات والقدرات والمهارات الفنية والحرفية وغيرها، وبذلك يقل خطر وسائل الإعلام في التأثير سلبيا على المحيط الاجتماعي الذي تتفاعل في داخله هذه المرأة وتعيش فيه عددا من الصراعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة ^(٦). والواقع ان الحاجة الاجتماعية تستدعي العمل على تخليص المرأة من قيود العادات والتقاليد المتخلفة المضروبة حولها والمعيقة لمشاركتها في تنمية مهاراتها وقدراتها ومن ثم تنمية المجتمع ككل، ولعل جهود تنمية المرأة ينبغي ان تبدأ بالتعليم ثم تمتد لتشمل التدريب الفني والتأهيل والتثقيف الذي يتوكل ومستجدات العصر من علوم وتكنولوجيا ومعلومات

وقد أشارت بعض الدراسات الاجتماعية والسكانية ، الى أن ضعف القاعدة البشرية يتمثل بشكل أساسي في انتشار الأمية ، وبخاصة بين الإناث ، وضعف التعليم الجامعي ، ونقص التدريب الفني، وتواضع مستوى التنمية البشرية، وبخاصة في مجتمعنا. وقد أدى ذلك الى تدني دافعية التنمية وخصائصها الفنية ، وقدرتها على المشاركة بفاعلية في جهود التنمية فينبغي لذلك الالتفات الى هذه الناحية المهمة ، أولا كخطوة أساسية للإقدام على أي برنامج يهدف الى تحقيق التنمية البشرية في المجتمعات وحسب تعريف القواميس الكلاسيكية للمرأة الأمية فهي "المرأة التي لا تعرف القراءة والكتابة" كما يشير تعريف اليونسكو الموسع نسبيا - في مطلع الخمسينات الى ان الشخص غير الأمي، هو الشخص القادر على قراءة وكتابة نص بسيط وقصير يدور حول الوقائع ذات العلاقة المباشرة بحياته اليومية

وفي ضوء تطور المجتمعات المعاصرة، بما تملّيه من احتياجات متزايدة ومتجددة ، تبنت منظمة اليونسكو تعريفا جديدا يتناسب وطبيعة هذه التطورات وحجم الاحتياجات، اذ عرفت المرأة غير الأمية بأنها المرأة التي تملك معرفة القراءة والكتابة والحساب بالقدر الذي يمكنها من تحسين نوعية حياتها اليومية وحياة

أسرتها، ويسهل من مشاركتها بشكل كامل في تنمية الجماعة والمجتمع ويرى بعض الباحثين وجوب الجمع بين الأمية الأبجدية ومحو الأمية السياسية بالنسبة للمرأة الريفية، بمعنى مساعدتها على الربط بين حياتها اليومية والحياة السياسية العامة حتى يتضح مستواها الفكري ووعيتها بحقوقها وحتى تتخلص من التخلف الذي تعيش في إطاره كما يرون ضرورة التركيز في عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمؤسسات الأخرى على ضرورة إزالة التحيز الجامد بين الأدوار التي حددت تاريخيا واجتماعيا للرجل والمرأة.

ويعزو بعض الباحثين انخفاض مساهمة المرأة في بعض المجتمعات الى عوامل تتعلق بعدم توفير الفرص للإعداد الكافي لها للمشاركة في الحياة العامة كالفرص التي أتاحت للرجل من حيث تأهيله لوظائف معينة كالوظائف القيادية مثلا، ومن حيث وضع فروق بين الرجال والنساء في الأجور، وربما يعكس ذلك مدى الظلم الذي تعاني منه المرأة داخل سوق العمل . فإذا كانت الدول النامية بشكل عام تعاني من القهر والاستغلال الخارجي في ظل نظام اقتصادي دولي غير متكافئ فإن المرأة تعاني من استغلال مزدوج وخاص . فهي فئة اجتماعية لها خصوصيتها وهي مقهورة، لا من النواحي الاقتصادية فقط وإنما في النواحي الأيديولوجية والفكرية، وان كانت الأخيرة أكثر خطورة وأقل وضوحا. فبالتمعن في اقتصاد العديد من الدول النامية يتبين أن المرأة تشغل أدنى المراتب في سوق العمل ، أي أنها تعمل في قطاعات ضئيلة الأجرة سيئة التنظيم، قليلة المرافق الخدمية والصحية والتأمينية ، وعلى الرغم من كثرة النصوص القانونية العديدة، في كثير من الدول النامية، التي تؤيد المرأة، إلا أنه بالنظر الى المستوى الفعلي والتطبيقي نجد الكثير من هذه القوانين تعوق استقلال وتحرير المرأة، وأخطر من ذلك أن كثيرا من العادات والتقاليد والقيم تعوق المرأة بشكل واضح على المستوى المجتمعي والفردى أيضا فعلى سبيل المثال فإن اكتساب حق العمل قد لا يوصل المرأة الى اكتساب السلطة أو الاستقلال داخل الأسرة، بل بالعكس (أحيانا) قد يزيد هذا الوضع من عبوديتها عندما يستحوذ ذكور الأسرة على ثمار جهدها وتزيد أعباؤها. ولكن مع ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة بروز لدور المرأة العاملة في العمل والإنتاج والتنمية وهذا الاهتمام بدور المرأة تطور نتيجة لتحسن وضع المرأة الاجتماعي والقانوني ومطالبتها المستمرة بحقوقها بعد ان أصبحت أكثر وعيا وإدراكا لقضيتها ومشكلتها بفضل تطور المجتمع وازدياد الحاجة لمساهمة المرأة في ترفيته وتغير نظريته (المجتمع) الى المرأة حيث لم يعد من الممكن تجاهل دور المرأة في حركية المجتمع. وبالتالي فإنه من الخطورة بمكان، النظر الى قضية المرأة باعتبارها قضية مستقلة عن المجتمع ومحاولة بحثها خارج قضية تحرير المرأة فالحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي ان تحرير المرأة لا يتم إلا بتحرير الرجل فأى استغلال للأخير، سينعكس (سلبا) بشكل تلقائي على الجنس الآخر^(٧).

أهم العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في الخدمات الاجتماعية

١- الوضع الأسري للمرأة :

يقصد به للأغراض البحث الحالي موقع أو مكانة المرأة في منطقة الدراسة داخل النسق الاجتماعي والذي ينعكس على طبيعة مشاعرهما بالمساواة بينها وبين الذكور في الحقوق والواجبات، واتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالزواج والطلاق والتعليم ، والاستقلال المادي عن الأسرة ، فضلاً عن حقها في الدعوة للتحرر اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. تكاد تشترك معظم الدول العربية في كونها دولاً محافظةً همها الأول

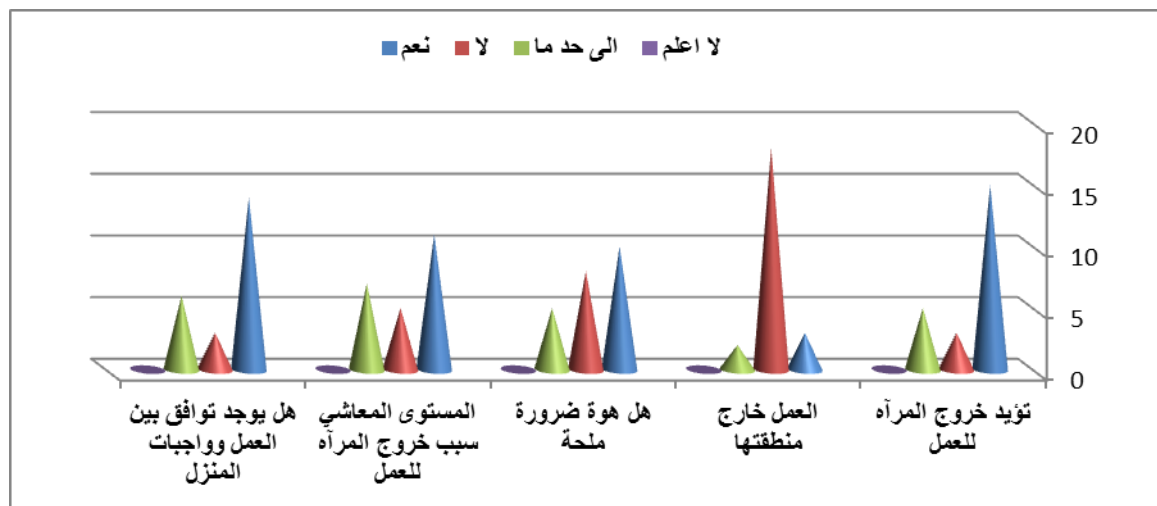
والأخير استمرار امن أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تسبب في بروز نظام اجتماعي واسري اقرب إلى البداوة منه إلى الحضارة حيث السيطرة المطلقة للرجل على كل مقدرات الحياة ومن ثم التحكم في شؤون المرأة إلى ابعد الحدود. إن البحث في وضعية المرأة من ناحية القيم الاجتماعية، والمقدسات الحساسة في المجتمع ، تصطدم مع واقع مسؤول عن وصول المرأة إلى حالة من التخلف والعجز عن مواكبة الحياة ، سواء أكان ذلك على صعيد اختيار الزوج لها أو كونها أداة لإنجاب أطفال بحسب رغبة الزوج أو العشيرة، أو طلب العلم بجميع مراحلها، أو للعمل المنتج في الميدان الاقتصادي، أو للنشاط الثقافي في الميدان الاجتماعي. فضلاً عن معاناتها من التمييز على أساس الجنس على مدى قرون عدة^(٨) ومن تحليل نتيجة استمارة الاستبيان حول مشاركة المرأة في العمل وعن خروجها من المنزل كانت نتائج التحليل لجدول (١)

جدول (١) العوامل المؤثرة على عمل المرأة في الخدمات الاجتماعية

الفقرة	نعم	لا	الى حد ما	لا اعلم	المجموع
تؤيد خروج المرأة للعمل	١٥	٣	٥	-	٢٣
العمل خارج منطقتها	٣	١٨	٢	-	٢٣
هل هوة ضرورة ملحة	١٠	٨	٥	-	٢٣
المستوى المعاشي سبب خروج المرأة للعمل	١١	٥	٧	-	٢٣
هل يوجد توافق بين العمل وواجبات المنزل	١٤	٣	٦	-	٢٣
المجموع	٥٣	٣٧	٢٥	صفر	١١٥

المصدر : الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

شكل (١) العوامل المؤثرة على عمل المرأة في الخدمات الاجتماعية



المصدر : جدول رقم (١)

ن تحليل النتائج لجدول (١) وشكل (١) الفقرة الاولى حول هل تؤيد خروج المرأة للعمل كانت النتائج اعلى الاجابات كانت بنعم حيث كانت (١٥) اجابة بنعم . اما فقرة العمل خارج منطقتها كانت الاجابة لا اعلى قيمة بمعدل ١٨ اجابة . اما حول خروج المرأة للعمل ضرورة ملحة في الوقت الحالي كانت اعلى نسبة اجابات نعم

(١٠) اجابة . اما حول المستوى المعاشي كانت نسبة الاجابات كانت بنعم بمعدل (١١) اجابة . اما حول التوافق بين العمل والواجبات المنزلية كانت اعلى نسبة بنعم بمعدل (١٤) اجابة من مجموع الاجابات . من هذا نستنتج ان نسبة القبول بنعم كانت اعلى مجموع اجابات بمعدل ٥٣ اجابة لكل الفقرات . هذا يعكس مدى التغير في نظرة المجتمع حول عمل المرأة ومشاركة الرجل في الخدمات الاجتماعية ولكن لا ترتقي الى معدل القبول كما في العالم الخارجي .

وعلى الرغم من التطورات البنوية التي غيرت في مسار الحياة الإنسانية خلال القرن العشرين إلا إن وضعية المرأة في منطقة الدراسة ظلت بعيدة عن هذه التغيرات لأنها كانت محكومة بعلاقات اجتماعية متخلفة وأنظمة أبوية استبدادية وأعراف وتقاليده اجتماعية تقليدية راسخة، فضلاً عن تخلف المجتمعات العربية علمياً وتكنولوجياً، مما زاد في محنتها وتعريضها إلى مختلف أشكال الاضطهاد من قبل الرجل ويشمل هذا:

- ١- **الاضطهاد النوعي:** الذي يعني شيوع مفهوم تفوق الرجل على المرأة وسيادته عليها ، من اجل تحقيق مصالحه الخاصة والعامة التي أدت في نهاية المطاف إلى الحد من هوية المرأة واستلاب إرادتها في الحياة الحرة الكريمة، وهو ما تسبب في عدم تكامل الجنسين وتكافلهما الاجتماعي .
- ٢- **الاضطهاد الأبوي:** والذي يتمثل في سيطرة الذكر على الأنثى في العائلة والمجتمع والسلطة وهذا ما نلاحظه في تسلط الأب على العائلة تسلطاً لا عقلانياً ، يوجب خضوع إلام والأولاد وطاعتهم له طاعة عمياء كما تظهر في سيطرة الولد على البنت حتى لو كانت اكبر منه سناً وأرجح منه عقلاً .
- ٣- **الاضطهاد القانوني:** الذي يحد من حرية المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويستلج جانباً كبيراً من حقوقها الإنسانية التي أقرتها القوانين السماوية ولوائح حقوق الإنسان.

التعليم والعمل والمشاركة العامة مداخل أساسية في تمكين المرأة والاستفادة من قدراتها:

٢- التعليم والعمل والعمر وحجم الاسرة والحالة الزوجية والدخل وتمكين المرأة والاستفادة من قدراتها .

أن العلاقة بين التعليم والتنمية وسوق العمل الخدمي والإنتاجي علاقة متينة وضرورية فالتعليم بمختلف أنواعه ومهاراته ومستوياته عصب التنمية فيواسطته يتم تنمية الموارد البشرية واستثمارها، والاستثمار في العامل البشري يقود إلى استثمار اجتماعي واقتصادي. وفي المجتمع الكوت يكتسب التعليم اليوم أهمية كبيرة و يشكل ركناً هاماً أساسياً في عملية التنمية وفي مختلف التحولات الاجتماعية والاقتصادية ، أما بالنسبة للإناث فإن تعليمهن يكتسب اليوم أهمية بالغة كما أن المستوى التعليمي الذي حصلت عليه المرأة شكل أمراً جوهرياً في النهوض بواقعها المتخلف وثمة اليوم اعتراف عام من كثير من النساء والرجال بأن تعليم الإناث يشكل رافداً بل عنصر حاسماً في عملية التمكين فقد أكسب الكثيرات وعياً وتفهماً لطبيعة العلاقات القائمة بين المرأة والرجل زوجاً، أخاً وزميلاً. ويمكن الكثيرات من الوعي بحقوقهن والإدراك للواجبات. كما استطاعت المرأة وبالتعليم من توظيف معارفها في المشاركة بعملية التنمية بل وأكثر من هذا فإن التعليم لدى الكثيرات يشكل اليوم اطمئناناً واستقراراً لهن فينظرن إلى أوضاعهن ومستقبلهن في ظل التعليم أكثر أماناً في حين إن المرأة وإلى وقت قريب (وما زالت الكثيرات) ترى في الزواج والإنجاب- إنجاب الذكور بالتحديد- مظاهر قوة واستقرار. والواقع إن اتجاهات التعليم هي اليوم في صالح المرأة أكثر من أي وقت مضى فالمساواة فيه مطلقة والحقوق واضحة ولا يوجد أي شرط أو مانع بل أن الجهود

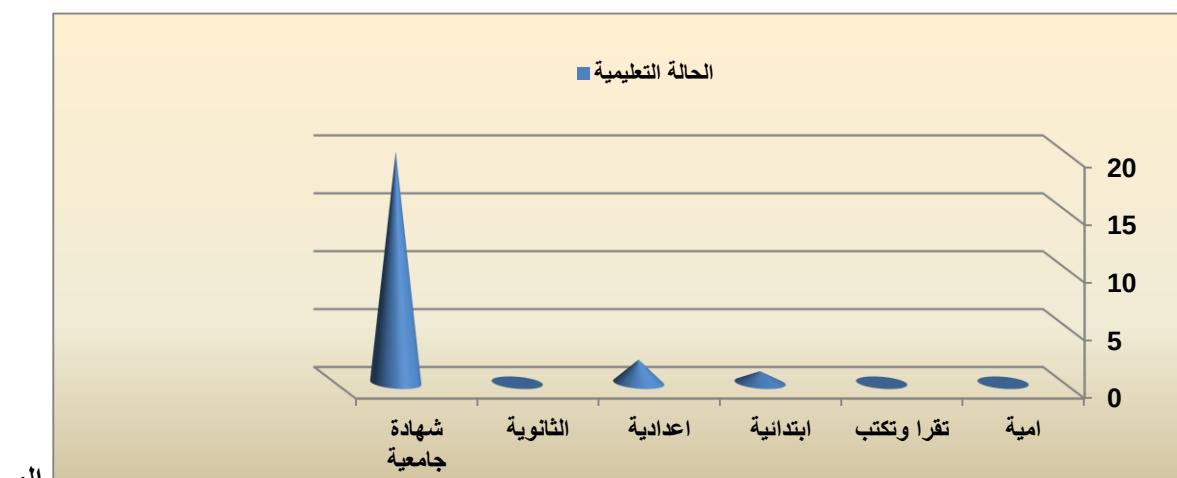
الرسمية والمجتمعية تسير اليوم باتجاه تشجيع الإناث الانخراط في التعليم الفني والتدريب المهني الذي لا يزال حكر على الذكور، وما على المرأة إلا أن تستفيد من كل هذه الاهتمامات والتوجهات وتجعل تطلعاتها نحو التعليم وأن تحاول جاهدة تخطي العقبات فيه خاصة أن تعليم الإناث في المجتمع لا يزال يواجه الكثير من العقبات والمعوقات، خاصة في ظل الأفضلية التي يقرها الأهل للابن، أفضلية تعليم الذكور الأمر الذي أثر وبؤثر كثيراً على تقدم نسب الإناث في التعليم ووجود الهوة الإحصائية بين تعليم الذكور والإناث. ونؤكد أنه بدون التعليم لا يمكن للمرأة أن تتجاوز التخلف، أو إن تحصل على فرص حياتية كثيرة اجتماعية واقتصادية وصحية وتتنوع أدوارها. أما العمل والمشاركة الاقتصادية فذلك مدخل آخر معزز لأوضاع المرأة، وهو الوجه الآخر لعملية التنمية وتمكين المرأة، إذ أنه يقودها وحتى أسرتها إلى تجاوز التركيز على الأدوار الإنجابية إلى التركيز على الأدوار الإنتاجية والتنوع فيها. ولقد بات واضحاً أن العمل وبخاصة التحاق المرأة بسوق العمل الخدمي والإنتاجي المأجور نقداً أفرز أثراً إيجابية واضحة من أهمها تغيير نظرتها لذاتها وأنها عنصر منتج معتمد عليه متنوعة الأدوار، كما أوجد تفهماً لدى الكثيرات بحقوقهن الكثيرة وممارسة هذه الحقوق وبخاصة السياسية منها. كما يعني العمل لدى البعض الوظيفة والدخل والتكسب والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والإسهام في التنمية وكل ذلك له دلالاته النفسية والاجتماعية لدى المرأة العاملة وثمة قبول وتقدير مجتمعي لعمل المرأة خارج مؤسسة الأسرة وإن كنا نلمس بان التقدير والقبول مرهون حيناً ببعض القيود والشروط التي تفرضها منظومة القيم والعادات الاجتماعية التي تؤثر على إسهامات المرأة الاقتصادية. ولكن على الرغم من تقدم المرأة في العمل وفي أنشطته الاقتصادية إلا أنه ينقصها الكثير وبخاصة في مجال التدريب والتأهيل فتكوينها المهني ضعيف جداً وبالتالي فإن إسهامها أقل جدوى وهذا بالفعل ما تعكسه باستمرار الإحصاءات والأرقام الخاصة بتواجد الإناث في سوق العمل وتوزعهن على الأنشطة الاقتصادية في المجتمع^٩. ومن تحليل نتائج استمارات الاستبيان لمنطقة الدراسة ينظر جدول (٢)

جدول (٢) التعليم والعمر الحالة الزوجية وحجم الاسرى

الفقرة	امية	تقرا وتكتب	ابتدائية	اعدادية	الثانوية	شهادة جامعية	المجموع
الحالة التعليمية	-	-	١	٢	-	٢٠	٢٣
الفقرة	٣٠-٢٠	٤٠-٣٠	٥٠-٤٠	٥٠- فاكثر			
العمر	٣	١١	٦	٣			٢٣
الفقرة	لم تتزوج	متزوجة	مطلقة	ارملة			
الحالة الزوجية	٧	١٥	١	١			٢٣
الفقرة	اقل - ٣	٥-٣ افراد	٦- فاكثر				
حجم الاسرى	٤	٨	١١				٢٣
الفقرة	اقل - ٣٠٠ الف	٦٠٠-٣٠٠	٦٠٠- فاكثر				
دخل الاسرى	-	٥	١٨				٢٣

المصدر : الباحثين بالاعتماد على ورقة الاستبيان

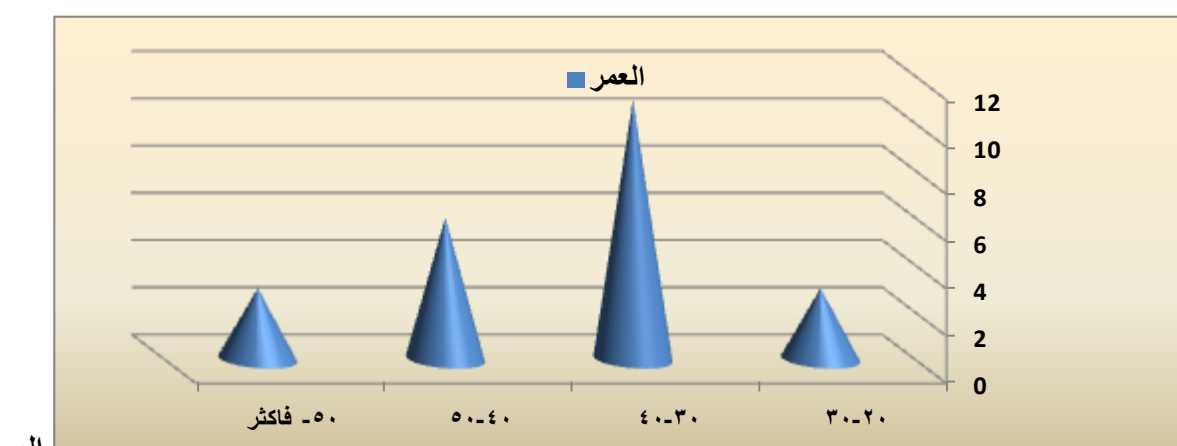
شكل (٢) الحالة التعليمية في منطقة الدراسة



الم

صدر : جدول (٢)

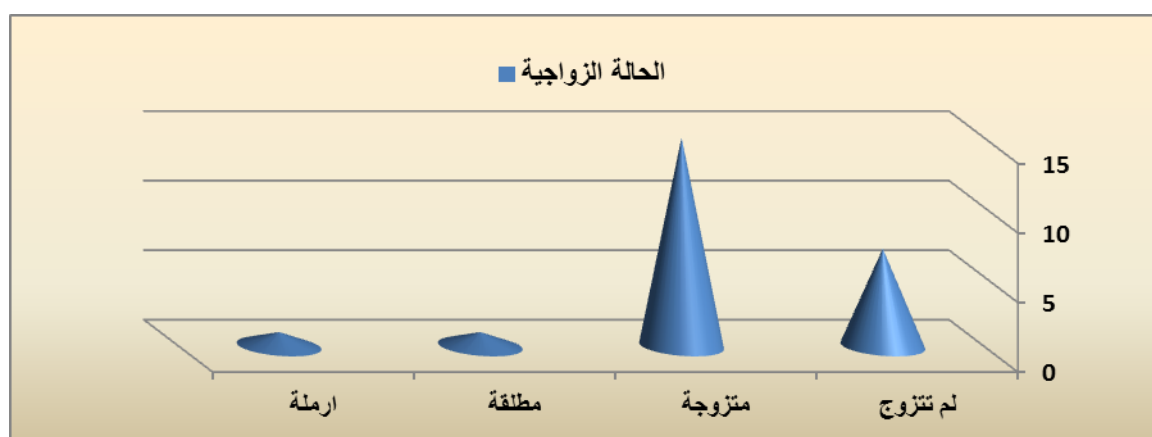
شكل (٣) عمر المراه في منطقة الدراسة



الم

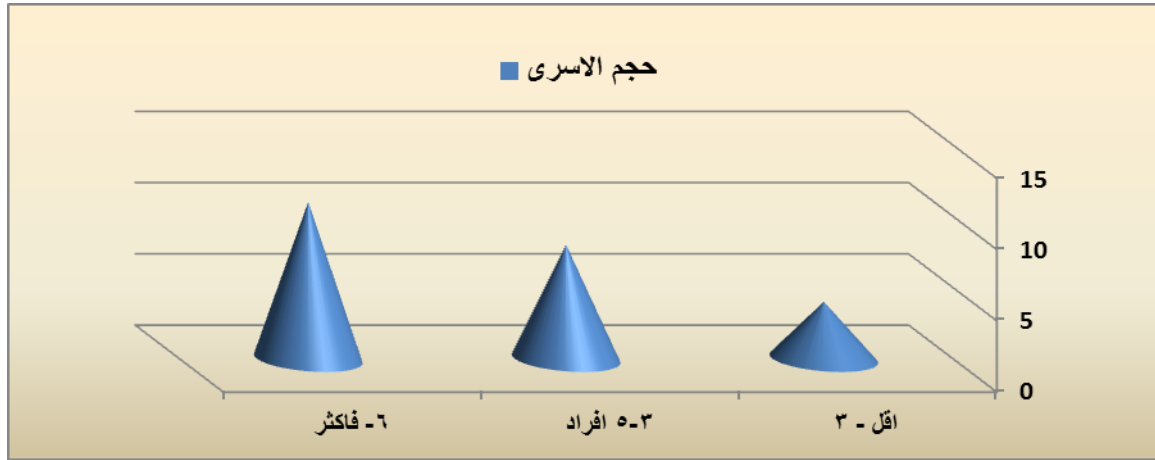
صدر : جدول (٢)

شكل (٤) الحالة الزوجية في منطقة الدراسة



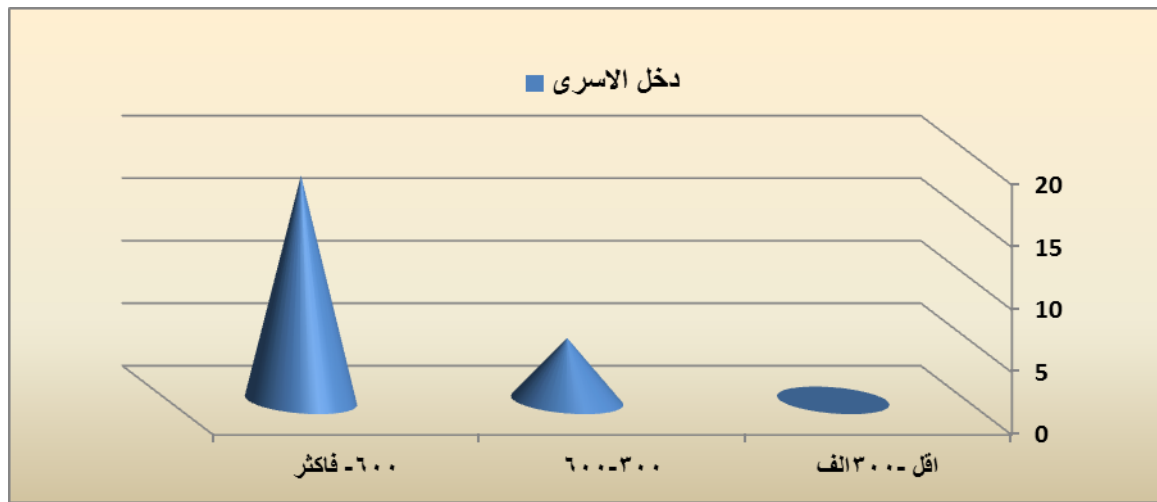
المصدر : جدول (٢)

شكل (٥) حجم الاسرى في منطقة الدراسة



المصدر : جدول (٢)

شكل (٦) دخل الاسرى في منطقة الدراسة



المصدر : جدول (٢)

من تحليل جدول (٢) وشكل (٢) للحالة التعليمية ان معدل فرص العمل كانت للمرآه الحاصلة على شهادة الجامعية في مؤسسات الدولة . اما اعلى معدل للعمر للمرآه العاملة كان ضمن ٣٠-٤٠ سنة في فرص العمل وذلك للخبرة والمهارة في هذه المدة . اما اعلى معدل سجل للمرآه المتزوجة في العمل وذلك نتيجة متطلبات الاسرة والاطفال والوضع الاقتصادي . اما حجم الاسرة كان من ٦ افراد فاكثر سجل اعلى معدل في منطقة الدراسة . اما دخل الاسرى سجل اعلى معدل من ٦٠٠ الف فاكثر كانت في منطقة الدراسة بالنسبة الى العوائل في عينة الدراسة .

٣- عمل المرآه في القطاع الحكومي والخاص

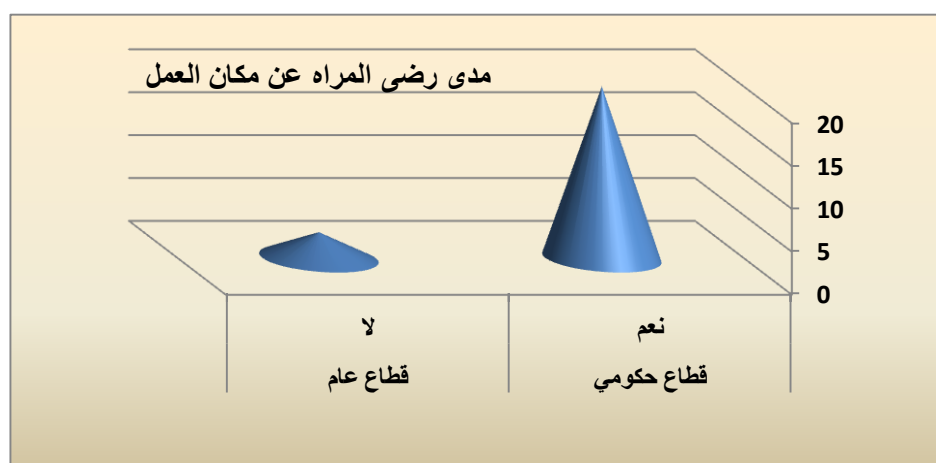
يمثل عمل المرآه في القطاع الحكومي والخاص من اجل توفير المال وكذلك من اجل التنسيق بين عملها في المنزل او في قطاع العمل ومدى رغبتها في أي جانب من جوانب العمل ينظر

جدول (٣) عمل المرآه في القطاع الحكومي والقطاع الخاص

نوع العمل	قطاع حكومي	قطاع عام	المجموع
الفقرة	نعم	لا	
هل انت راضية عن عملك	٢٠	٣	٢٣

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (٧) مكان عمل المرآه



المصدر: بالاعتماد على جدول (٣)

من تحليل جدول (٣) سجل معدل رضى المرآه العامله بالقطاع الحكومي نسبة اعلى وذلك بسبب الامتيازات الممنوحة من قبل القاع الحكومي ولعدم وجود ضمانات من قبل القطاع الخاص .

جدول (٤) اسباب رضا المرآه العمل في القطاع الحكومي

الفقرة	قربة من السكن	دخلة يكفي الاسرى	يساعد على خدمة الناس	المجموع
الاختيار	٥	١٤	٤	٢٣
الفقرة	يحقق مكانه اجتماعية	يناسب امكانيات الشخصية	لا يوجد غير	
الاختيار	١٠	٧	٦	٢٣
الفقرة	اسباب عدم الرضا			
	قلة الدخل	الارهاق الزائد	مستقبل غير مضمون	
الاختيار	١٧	٤	٢	٢٣
الفقرة	أي الاعمال تفضلين			
	العمل الحكومي	العمل الخاص		
الاختيار	٢٠	٣		٢٣
الفقرة	اسباب عدم ترك عملك			
الاختيار	يؤثر على دخل الاسرى	يزيد من تكلفة النقل	لا يوجد عمل غير	
	١٠	٩	٤	٢٣

المصدر: استمارة الاستبيان

من تحليل جدول (٤) عن رضا المرآه في عملها في القطاع الحكومي او الخاص وتحليل الفقرات تبين

اسباب الرضا في الفقرة الاولى تبين ان الدخل يكفي الاسرى حيث سجلت اعلى اختيار (١٤) من مجموع العينة اما الفقرة الاختيار الثاني كون العمل يحقق للمرأة مكانة اجتماعية في المجتمع وكذلك العائلة والاقرباء. أما اسباب عدم الرضا كان نتائج التحليل للفقرة الاولى قلة الدخل الشهري للراتب بالنسبة لبعض النساء مما سجل اعلى اختيار بلغ (١٧) اجابة وذلك بسبب زيادة المتطلبات اليومية وكذلك اعالة الاطفال في الدراسة والملبس والمأكل وغيرها . اما الفقرة الاخرى حول أي قطاع تفضل العمل المرأة كان الاجابة الاعلى القطاع الحكومي حيث بلغ (٢٠) اجابة وهذا بسبب عدم وجود ضمانات في القطاع الخاص قياسا بالقطاع الحكومي من تقاعد وامتيازات وغيرها اما الفقرة الاخرى حول عدم ترك عمل المرأة فكانت الاجابة الاعلى هو تأثيره على دخل الاسرى الشهري حيث سجل (١٠) اجابات وكذلك كان الاختيار الاخر هو يزيد من تكلفة النقل

اما حول الخطط في المستقبل بالنسبة الى المرأة ينظر جدول (٥) الخطط المستقبلية

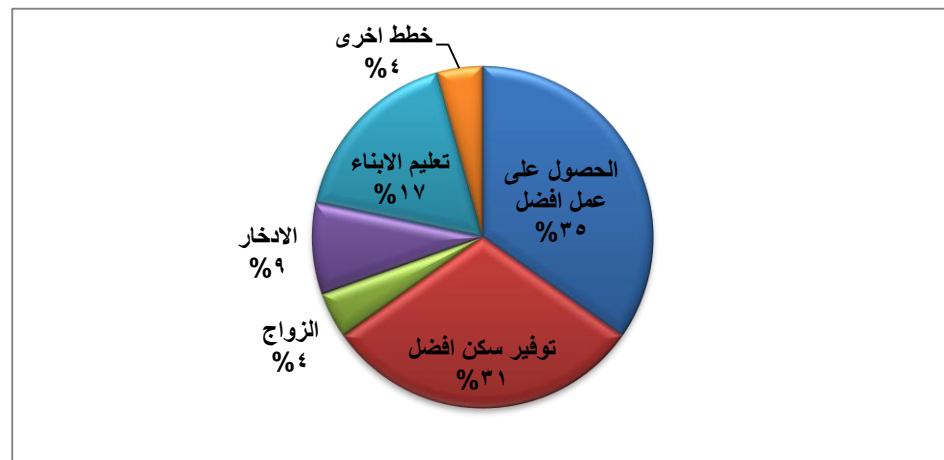
جدول (٥) مشاريع الخطط المستقبلية للمرأة في منطقة الدراسة

الفقرة	الحصول على عمل افضل	توفير سكن افضل	الزواج	الادخار	تعليم الابناء	خطط اخرى	المجموع
الاختيار	٨	٧	١	٢	٤	١	٢٣
الفقرة	حالة المسكن	ملك	ايجار				
الاختيار		١٩	٤				٢٣
الفقرة	اذا كان ملك	من الدخل	ورثة من اهلي	بمساعدة اهلي			
الاختيار		٦	٥	١٢			٢٣

المصدر: استمارة الاستبيان

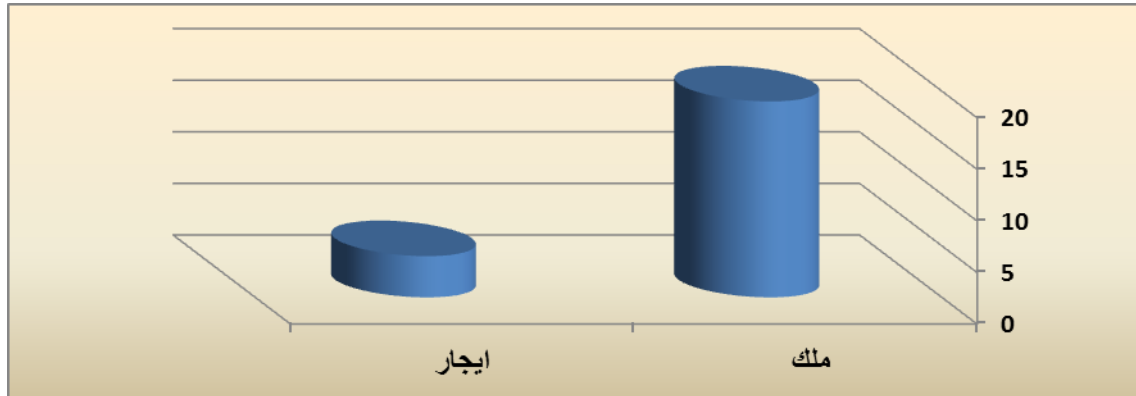
من تحليل الجدول (٥) حول الخطط المستقبلية لمشاريع المرأة كانت الاجابات هو الحصول على عمل افضل واما الاختيار الثاني كان توفير سكن افضل، اما الفقرة حول حالة المسكن فكان الاختيار ١٩ اختيار ملك ٤ ايجار، اذا كان ملك فكان الاختيار بمساعدة الاهل حيث سجل ١٢ فقرة او اختيار، اما باقي الفقرات من استمارة الاستبيان كانت الاجابات متفاوتة ويشوبها نوع من الغموض تم الاستغناء عنها في التحليل.

شكل (٨) الخطط المستقبلية للمرأة



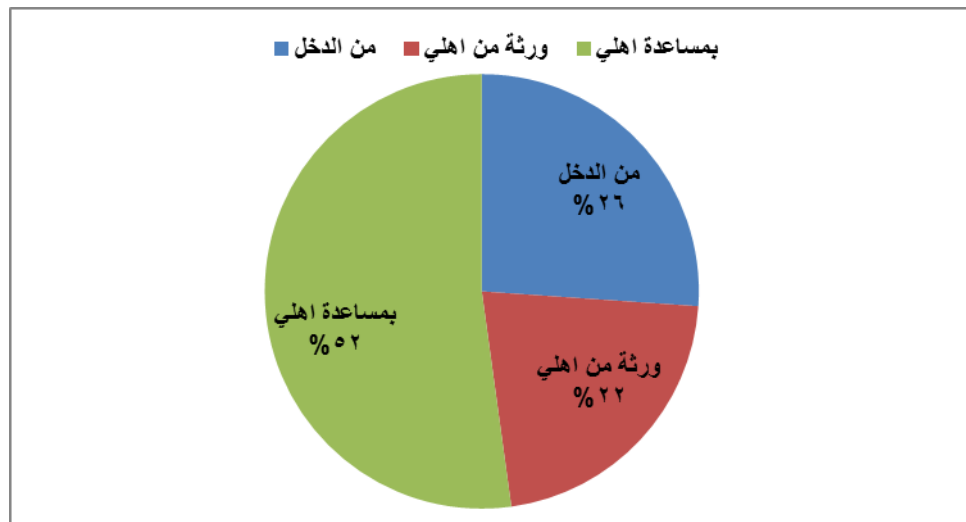
المصدر: بالاعتماد على جدول (٥)

شكل (٩) حالة المسكن



المصدر: بالاعتماد على جدول (٥)

شكل (١٠) مصدر الملك للمنزل



المصدر: بالاعتماد على جدول (٥)

ويمكننا تحديد الآثار السلبية لخروج المرأة للعمل من خلال المستويات التالية

أ- الآثار السلبية لعمل المرأة على ذاتها :

إن ممارسة المرأة لعملها خلال النهار مع أولادها وزوجها إجهاد كبير لا تستطيع تحمله، وقد يؤدي إلى آثار سلبية وأمراض مزمنة مع مرور الزمن، كما أنها قد تتأثر أنوثتها وطبائعها مع كثرة مخالطتها للرجال.

ب- الآثار السلبية لعمل المرأة على أطفالها :

ومن أبرز تلك الآثار فقدان الطفل للرعاية والحنان، وعدم وجود من يشكى له همومه، ومن يوجهه إلى الطريق الصحيح، وإلى ضعف بنية الطفل إذا كان رضيعاً، إضافة إلى المشكلات التي تحدث عند رجوع المرأة متعبة من عملها مما يؤدي إلى ضربها لأولادها وتوبيخهم والصراخ معهم مما يسبب أثراً نفسية سيئة للطفل، وخاصة إذا كان صغير السن^{١٠}.

ج- الآثار السلبية لعمل المرأة على البطالة :

يتسبب عمل المرأة في زيادة نسبة البطالة في المجتمع لأنها تزامر الرجال في أعمالهم ويترتب على البطالة مشكلات اجتماعية عديدة، كما أن اختلاط النساء بالرجال أحياناً يتسبب عنه مشكلات أخلاقية تؤثر على سمعة المنظمات التي يعملون بها، وكل هذا بلا شك يؤدي إلى كثير من المشكلات بالمجتمع كترجع كفاءة العمل وضعف الإنتاج والعنوسة^(١١).

اهم الامكانات لنجاح عمل المرأة

تشجيع المساواة بين النوع الاجتماعي والتمكين للمرأة يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع ككل، لان المرأة لديها قدرات متساوية مع نظيرها الرجل والمعرفة والخبرة اللازمة إن الدور التي تلعبه المرأة في تقدم مجتمعاتنا معروف لدى الجميع، بالرغم من أن جهودها في بعض الأحيان لا تكون ظاهرة في عالمنا الكبير ولكنها تكون غالباً عاملاً للتغيير في المجتمع نتيجة معاناتها اليومية لتوفير الغذاء وتعليم الأطفال وتحسين حياة الناس في المجتمعات المختلفة.

تنشط أكثر من ٨٠٠ مليون امرأة اقتصادياً حول العالم ويتمتعن بمهارات تفاوضية أفضل من الرجل ولديهن قدرات على إدارة منازلهن بإيراد متواضع. وقد كان للدخل الذي تحصل عليه المرأة بالرغم من ضآلته، الأثر الأكبر على الوضع المعيشي للأسر حيث وإن المرأة تتفق نسبة أكبر من دخلها على تغذية الأطفال والصحة والتعليم وتأمين مستقبل أفضل للجيل الجديد. كما إن المرأة تدخل مجموعة جديدة من القضايا في العملية السياسية بسبب دورها ومكانتها في المجتمع، ولذلك، طالما وإنها تستطيع أن تضع سياسات ناجحة و سليمة لإدارة منزلها، فمن المنطق القول، أنها بنفس الطريقة تستطيع أن تستخدم الموارد الوطنية بكفاءة وفعالية من خلال اتخاذ القرارات المناسبة.

تعد المرأة عاملاً رئيسياً في عملية مكافحة الفقر ومرض عوز المناعة المكتسب ووفيات الأطفال والأمهات والعنف ضد المرأة والتمييز ضد النوع الاجتماعي وتقليص الفجوات القائمة وتوفير فرص وتمثيل متساويين. لقد بات واضحاً بأن تحقيق الأهداف الألفية للتنمية الثمانية يعتمد على تحقيق الهدف الأول الذي يدعو الى القضاء على الفقر والهدف الثالث حول المساواة بين النوع الاجتماعي، خاصة وإن الصلة بين المساواة بين النوع الاجتماعي والنمو الاقتصادي قائمة. وتقول الدراسات التي تمت في الهند بان الدول التي لديها عدد أكبر من النساء في قوى عملها تحقق نمواً أسرع وتخرج أعداداً متزايدة من الناس من دائرة الفقر أكثر بكثير من تلك الدول التي تقل أعداد النساء في قوى العمل فيها. وبالفعل، تشير التقديرات بان أفريقيا شبه الصحراوية كان يمكن أن تضاعف نموها السنوي في الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٢ لو أنها قلصت فجوة النوع الاجتماعي في التعليم وبنفس سرعة دول شرق آسيا. مما يعزز عدم المساواة والتمييز المبني على النوع الاجتماعي في كثير من الدول الإفريقية نمط العادات والتقاليد، وبالتالي هناك حاجة لتحسين مستوى الوعي حول أضرار التمييز ليس على المرأة والبنات فحسب، بل على المجتمع ككل^(١٢).

اهم التحديات التي تواجه المرأة

بعض العوامل التي تحول دون تمكين المرأة في منطقة الدراسة ما يلي:-

١- **عبء العمل** : بينت الدراسات بان المرأة تتحمل أعباء أكثر من الرجل . كما أن المسؤوليات الأسرية والمجتمعية تستهلك وقتا كبيرا من النساء، وهو الوقت الذي كان يمكن أن تستغله المرأة لتحسين دخلها. وكذلك ، مسؤولة العناية بالطفل تحد من حرية حركتها وتفرض على المرأة أن تعمل لكسب عيشها في بيئات غير مشجعة للأعمال. وبالرغم من أن البيانات الإحصائية حول عدد الأطفال الملتحقين في نظم التعليم المبكر، إلا أن هناك نقص حاد في برامج العناية بالطفل وما قبل المدرسة حتى في المناطق الحضرية في أجزاء كثيرة من المحافظة ، وغالبا ما تكون مسؤولية العناية بالطفل السبب الرئيسي لضعف مشاركة المرأة في برامج التدريب على المهارات ومحو الأمية والتي تعتبر حاسمة فيما يتعلق ببناء القدرات الإدارية اللازمة للمرأة التي تمكنها من إدارة مشاريع خاصة بها.

٢- **المهارات** : إن غياب المهارات اللازمة هي من العوائق الأخرى التي تواجه المرأة في المشاريع الخاصة كما أن التغطية والنوعية الخاصة بخدمات الإرشاد الزراعي في مجال معالجة الأغذية وحفظها وتغليفها محدودة للغاية ، فضلا عن أن التدريب الموجه للمرأة يركز عادة على " المهارات التقليدية" في مجال التدريب والصنع، وصنع السلال الخ. والسوق مشبع بهذه المهارات، وكذلك تحد معدلات الأمية المرتفعة بين النساء من تقديم مهارات جديدة ومتقدمة لهن^(١٣).

٣- إتاحة الموارد المالية

عدم امتلاك المرأة لأي املاك ، بسبب الممارسات التمييزية الخاصة بالملكية والوراثة والتي تحد من تمكين المرأة من السيطرة على الممتلكات وعلى الموارد وخاصة الأرض. وعلى سبيل المثال، تدعي ربوات الأسر في منطقة الدراسة بان عدم مقدرتهن على تمويل عملية بدء المشاريع تمنعهن من الاستثمار في الأعمال والأنشطة التجارية المختلفة . فغياب رأس المال لبدء الأعمال والتشغيل يحد من حجم ونوع ومكان النشاط المدر للدخل. وقد برزت في العقد الأخير مؤسسات التمويل الأصغر والتي شكلت خطوة هامة نحو مليء فراغ فجوة التمويل للفقراء بصفة عامة والمرأة الفقيرة بصفة خاصة، ولكن وبالرغم من أن الإقراض الأصغر قد حقق نجاحا ملموسا خلال الأعوام الماضية، إلا أن الاحتياجات سواء من قبل المرأة أو الرجل في أجزاء كثيرة لازالت كبيرة.

٤- بنية تحتية ضعيفة

إن التنمية الضعيفة للطرق وغياب وسائل النقل تؤثر على كل من الرجال والنساء الراغبين في إقامة مشاريع خاصة ، ولكن عند الاطلاع عندما يتم التركيز على أثر البنية التحتية الضعيفة بحسب النوع الاجتماعي، فنلاحظ إن الأمر يختلف فيما يتعلق بتأثيرها على كل من الرجل والمرأة ودخولهم من أنشطتهم الاقتصادية المختلفة. فالمرأة التي تعيش في مجتمع يعاني من بنية تحتية ضعيفة (النقل، المياه، والصرف الصحي والطاقة) تتضرر أكثر، حيث بينت الدراسات كيف أن العبء الزمني للمرأة يتأثر عندما لا تتوفر أنظمة نقل كافية خاصة النساء العاملات خارج منطقة سكنهم .

٥- محدودية الأسواق

تشير الدراسات أن المرأة صاحبة المشاريع الصغيرة عادة ما تشتكي من ضعف الطلب على منتجاتها. وهناك عوامل عديدة التي تحد من قدرة المرأة على الوصول إلى الأسواق. وكما اشرنا سلفا فالمرأة تعاني من

قيود على حركتها بشكل كبير بسبب العديد من العوامل المتصلة أما بمسئوليتها الأسرية أو بسبب الممارسات الثقافية، فالمرأة التي تتوفر له حرية التنقل لا تمتلك المعلومات الخاصة بالسوق عن المنتجات والمدخلات، وبالتالي تعتمد على الوسطاء الذين يشترون منتجاتها بأسعار أقل من سعر السوق. وكون المرة تنتج بكميات قليلة، فإن إنتاجها محصور على سوق المنطقة المحلي الذي هو في الأصل مشبع بهذا النوع من المنتجات والخدمات. ومن العوامل الأخرى التي تشكل عائقاً أمام تسويق المنتجات، غياب التقنيات المحسنة للحفظ ومرافق التخزين القريبة من الأسواق فضلاً عن عدم توفر الإمكانيات للوصول إلى أسواق المدخلات بسبب نقص المواد الأولية وارتفاع أسعار المدخلات المستوردة مثل الكيماويات والأغذية المعلبة والحرفيات اليدوية مثل الخياطة والتطريز والتي يمكن أن تشكل عائقاً أمام زيادة الإنتاج^(١٤).

الخاتمة:

في الختام، ينبغي على المرأة أن تفتح عينها نحو القضايا الوطنية العريضة التي تؤثر على حياتها بطرق عديدة وهامة، وعندما يتم انتهاك الحقوق أو نشوب النزاع فإن حقوق المرأة هي التي تتعرض للانتهاكات الأولى وبالتالي من المهم أن تحشد المرأة طاقتها وتدعم العملية الديمقراطية وحقوق الإنسان. ينبغي أن تكون المرأة متساوية مع الرجل وأن تشترك معه في جميع المستويات المؤسسية سواء كانت محلية وطنية أو دولية. وفي المستقبل، ينبغي على المرأة أن تلعب دور وسيلة التغيير للمساعدة في حل المشاكل القديمة وتحقيق أهدافها. ويمكن للمرأة أن تصبح أداة للتخلص من الفساد والفقر والسيطرة على النمو السكاني ورفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان والحد من العنف وصنع السلام وتحسين التعليم، عن طريق بناء ائتلاف نسوي لزيارات النساء المتعلمات وتنظيم ورش عمل وتقديم المحاضرات لرفع مستوى الوعي حول أهمية دور المرأة ومشاركتها في الأنشطة الوطنية المختلفة. كما ينبغي أن يكون التركيز على المرأة الشابة والبنات بطريقة تربطها بالمفاهيم الجديدة لحقوق المرأة حول العالم. وفي الماضي، كان دور المرأة يقتصر على الحفاظ على العادات والتقاليد والموروث الوطني والثقافة، وكذلك تعليم أبنائهن احترام القيم التقليدية والتاريخ، إلا أن المرأة اليوم أدركت بأنها لازالت وسط هذا التقاليد لكنها بحاجة إلى إزالة الحواجز التي تعيق من تقدمها.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- ١- على الرغم من التطور والتغير الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة مازالت المرأة في منطقة الدراسة حبيسة العادات والتقاليد والاعراف في المجتمع.
- ٢- تبين أن مشاركة المرأة في العمل كان من أهم أسبابها هو الدافع المادي ومتطلبات العائلة مما يزيد من كاهل العائلة.
- ٣- كان لعمل المرأة معايير تتحكم في مشاركتها في العمل منها العمر والحالة التعليمية والحالة الزوجية وحجم الاسرى والدخل الاسري.
- ٤- تبين أن المرأة تفضل العمل في القطاع الحكومي على القطاع العام وذلك بسبب الحقوق والامتيازات الممنوحة من القطاع الحكومي.

- ٥- تبين ان المرأة العاملة تفضل العمل في نفس منطقة السكن وليس خارج منطقتها لان ذلك يؤثر على دخل الاسرة الشهري وكذلك تكلفة وسائل النقل .
- ٦- اكثر النساء العاملات كان يطمحن في الحصول على وظائف اكثر مما هي فيه في الوقت الحالي من اجل الحصول على دخل اعلى وكذلك الحصول على مسكن افضل .

التوصيات

- ١- مشاركة المرأة في جميع الاعمال التي تحقق من رغبتها في العمل
- ٢- انشاء منظمات نسائية الغرض منها تدريب النساء على المهارات وتعليمها مهنة تعمل بها
- ٣- يجب تنشيط حقوق الانسان في المجتمع الخاص بحقوق المرأة في المجتمع .
- ٤- توفير فرص عمل للمرأة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية بين الرجل والمرأة .
- ٥- النوعية المجتمعية من اجل التخلص من العادات والتقاليد التي تحد من عمل المرأة ومشاركتها في توفير الدخل المادي للعائلة .
- ٦- اعطاء المرأة الدور المناسب من اجل مشاركتها في مشاريع التنمية الاقتصادية .

الهوامش

- ١ - سامي مهدي صالح العزاوي ، الوضع الأسري للمرأة العراقية وانعكاساته على المشاركة في العملية السياسية ، مركز أبحاث الطفولة والأمومة ،مجلة جامعة ديالى للعلوم الانسانية ، العدد ٢٧، ٢٠٠٩، ص ٤٥ .
- ٢ - علي عبد القادر ، انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء في الدول العربية ، منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢٣.
- ٣ - مجلس النواب العراقي (٢٠٠٨) " خطة عمل استراتيجية لعملية التغيير الاجتماعي في مجال المرأة والاسرة والطفولة للمرحلة المقبلة " منشورات الدائرة الاعلامية ، بغداد .
- ٤ - حسن جعاز ناصر الفتلاوي ومهدي ناصر حسين الكناني ، التحليل الجغرافي لخصائص القوى العاملة في محافظة النجف للمدة ١٩٩٧-٢٠١٣ باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ،مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ١٩ ، ٢٠١٣، ص ١١٠
- ٥ - باقر سلمان النجار ، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة ، بيروت ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٠، ص ٤٦
- ٦ - د. أماني صالح ، المرأة المسلمة بين قرنين الانجازات والتحديات ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، مصر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٩، ص ٩٨
- ٧ - مركز التوثيق والمعلومات وحدة احصاءات العمل ، اتجاهات المرأة والرجل في سوق العمل العربية ، منظمة العمل العربية ، تقارير منشورة ، العدد ١٣٤ ، ٢٠٠٩، ص ١٣ .
- ٨ - اليونسكو ، تحليل القوى العاملة العراقية ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ، تقرير شامل للعراق ، ٢٠٠٩، ص ١٣
- ٩ - احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ط١ ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٢، ص ٣٢١
- ١٠ - صبري فارس الهيتي و صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الاسكان ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ط١ ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٣، ص ١٢٦
- ١١ - منظمة العمل العربية ، دور التأمينات الاجتماعية في النهوض بعمل المرأة العربية ، ندوة قومية بدمشق في الفترة من ١٧ : ١٩/١١/٢٠٠٧ . ص ٣٠
- ١٢ - صندوق الامم المتحدة للسكان ، المرأة والرجل في زمن متغير (حالة سكان العالم ٢٠٠٠) ، ٢٠٠٠، ص ٦٧
- ١٣ - محمد رفعت المقداد وزملاءه، جغرافية السكان ، جامعة دمشق ، كلية الآداب للعلوم الانسانية ، سوريا ، الطبعة الاولى ، دار الملايين ، ٢٠١٤، ص ١٦٥
- ١٤ - كايد عثمان ابو صبحه، جغرافية السكان، الجامعة الاردنية ، عمان، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ٢٦٠

المصادر

- ١- العزاوي ، سامي مهدي صالح ، الوضع الأسري للمرأة العراقية وانعكاساته على المشاركة في العملية السياسية، مركز أبحاث الطفولة والأمومة، مجلة جامعة ديالى للعلوم الانسانية ، العدد ٢٧، ٢٠٠٩، ص ٤٥ .
- ٢- القادر، علي عبد، انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء في الدول العربية ، منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢٣.
- ٣- القتلاوي ، حسن جعاز ناصر ومهدي ناصر حسين الكناني ، التحليل الجغرافي لخصائص القوى العاملة في محافظة النجف للمدة ١٩٩٧-٢٠١٣ باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٩ ، ٢٠١٣، ص ١١٠
- ٤- مجلس النواب العراقي (٢٠٠٨) " خطة عمل استراتيجية لعملية التغيير الاجتماعي في مجال المرأة والاسرة والطفولة للمرحلة المقبلة " منشورات الدائرة الاعلامية ، بغداد .
- ٥- النجار ، باقر سلمان، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة ، بيروت ، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي ٢٠٠٠، ص ٤٦.
- ٦- صالح د. أماني، المرأة المسلمة بين قرنين الانجازات والتحديات، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، مصر ، القاهرة ، ط١، ١٩٩٩، ص ٩٨
- ٧- مركز التوثيق والمعلومات وحدة احصاءات العمل ، اتجاهات المرأة والرجل في سوق العمل العربية ، منظمة العمل العربية ، تقارير منشورة ، العدد ١٣٤ ، ٢٠٠٩، ص ١٣.
- ٨- اليونسكو ، تحليل القوى العاملة العراقية ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ، تقرير شامل للعراق ، ٢٠٠٩، ص ١٣
- ٩- احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ط١، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٢، ص ٣٢١
- ١٠- الهيتي ، صبري فارس و صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الاسكان ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ط١، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٣، ص ١٢٦
- ١١- منظمة العمل العربية ، دور التأمينات الاجتماعية في النهوض بعمل المرأة العربية ، ندوة قومية بدمشق في الفترة من ١٧ : ١٩/١١/٢٠٠٧ ص ٣٠
- ١٢- صندوق الامم المتحدة للسكان، المرأة والرجل في زمن متغير (حالة سكان العالم ٢٠٠٠)، ٢٠٠٠، ص ٦٧
- ١٣- المقداد، محمد رفعت وزملاءه ، جغرافية السكان ، جامعة دمشق، كلية الآداب للعلوم الانسانية، سوريا، الطبعة الاولى ، دار الملايين ، ٢٠١٤، ص ١٦٥
- ١٤- ابو صبحه ، كايد عثمان ، جغرافية السكان ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥، ص ٢٦٠